

مساعدة اللاجئين العراقيين واجبٌ على الاتحاد الأوروبي

غونيل كارلسون وطوبياس بيلستروم

هناك أسباب إنسانية قوية وصلات قريبة تربط السويد بالتزام مع العراق. حيث يقطن أكثر من ١٠٠ ألف عراقي في السويد والأرقام في تزايد مستمر. هذا ويمكن لأوروبا بذل المزيد من الجهود لتأمين المعونات الإنسانية لمساعدة اللاجئين العراقيين.

على الرغم تحقيق بعض التقدم السياسي في العراق، إلا أن العنف الطائفي مازال يحصد العديد من الضحايا الجدد. فبينما تركزت أنظار العالم على الخلافات السياسية، لم تحظ العواقب الإنسانية للصراع بالاهتمام الكافي الأمر الذي أدى إلى أعداد متزايدة من العراقيين الوافدين إلى البلدان المجاورة كسوريا والأردن مما يشغل كاهل تلك الدول اقتصادياً واجتماعياً خصوصاً في مجالات السكن والتعليم والرعاية الصحية ويؤثر في استقرارها وثباتها. كما سيشكل تصعد الوضع تهديداً لاستقرار وثبات هذه الدول وقد يؤدي إلى زيادة في موجة ثانية من الهجرة نحو أوروبا، ناهيك عن حقيقة أن تداعي قدرة هذه الدول على استقبالهم سيؤدي إلى تدهور أوضاع هؤلاء اللاجئين.

وقد زاد مؤتمر جنيف الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في شهر نيسان من الوعي الدولي بالوضع الأليم الذي آلت إليه أحوال المهجرين والنازحين

العراقيين، ونأمل أن يساهم تعزيز الإرادة السياسية الدولية في التصدي لهذا الوضع. وقد التزمت الدول في المنطقة بتحقيق تعاون أكبر وبالتصدي بشكل أوسع لنتائج الهجرة والنزوح في العراق. وقد بدأت كل من سوريا والأردن، والتين أهديتا تضامناً رائعاً وتحملتا العبء الأكبر بتقييم الحاجات الإنسانية للنازحين العراقيين. كما صرحت الحكومة العراقية بأنها ستأخذ مبادرات ملموسة، بالتعاون مع الدول المجاورة، لتحسين الوصول إلى المستشفيات والمدارس للعراقيين النازحين. وبالطبع فإن الحكومة العراقية مسؤولة عن حماية مواطنيها، بما فيهم النازحون داخلها، لكنها بحاجة إلى الدعم والمساعدة لتحقيق ذلك. إن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في العراق وتحسين قدرة الحكومة العراقية لتوفير ما يلزم مرتبط بشكل وثيق بالإستقرار المستقبلي للعراق.

لكن هناك حاجة ماسة لدعم جهود الحكومات في المنطقة في إيجاد حلول لأزمة

النزوح والتهجير العراقية ضمن إطار استجابة دولية. وعلينا، إذا أخذنا في الحسبان المخاوف السياسية و الأمنية الناجمة عن الوضع الراهن، إيجاد طرق أفضل لتحويل الدعم الدولي لضمان الحماية والمساعدة المستمرة للعراقيين النازحين. ويضع إطار الأمم المتحدة الإستراتيجي للعمل الإنساني في العراق الأساس الضروري لزيادة المساعدة الإنسانية داخل العراق. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نتحرى الآليات المطلوبة لزيادة المساعدة أيضاً إلى أولئك العراقيين الذين تركوا البلاد. وفي الواقع، تتلاقى هنا مصالح المنطقة والاتحاد الأوروبي. كما سيحول العمل المنسق بشكل أكبر لتحسين حالة العديد من العراقيين الذين هربوا من بيوتهم من تدهور وضع اللاجئين في المنطقة إلى درجة تشكل أزمة إنسانية تامة والتي يمكن بالتالي أن تؤدي إلى نزوح جماعي من المنطقة.

لقد ساهم الوضع الأمني المتدهور في عرقلة وصول المساعدات السويدية لكنه لم يمنعها بشكل كامل، وفي الواقع احتلت السويد المرتبة الرابعة في قائمة ممالي الدعم الإنساني للعراق وللاجئين العراقيين مع الدول المجاورة في عام ٢٠٠٦. وجاء الدعم من خلال الصليب الأحمر السويدي واللجنة الدولية للصليب الأحمر

الأمد للحكومة العراقية لتمكين العراقيين من العيش في سلام وأمن، ومن خلال بناء المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وخلق الظروف الملائمة لعودة النازحين والمهجرين، ولن يكون هذا ممكناً بدون استجابة دولية شاملة لضمان حماية ومساعدة اللاجئين العراقيين. كما ينبغي على الاتحاد الأوربي أن يلعب دور حيويًا وفعالاً في هذا المسعى الإنساني.

تشغل غونيلا كارلسون منصب وزيرة التعاون في شؤون التنمية الدولية، بينما يشغل وطوبياس بيلستروم منصب وزير الهجرة والتعاون في قضايا اللجوء السياسي في الحكومة السويدية.

١. [www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/\(httpDocuments\)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/\\$file/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf](http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/$file/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf)
٢. خدمات المتابعة المالية في أوتشا (مكتب تنسيق الجهود الإنسانية)

٣. www.qandil.org
٤. www.mag.org.uk
٥. www.hjalmarsonstiftelsen.se
٦. هيئة خبراء التعاون في مجالات الهجرة والتنمية
www.agef.net

في تحمل هذا العبء الاضافي. ومن السبل الممكنة للمساهمة المشاركة في الاستفادة الإستراتيجية لقدرات إعادة التوطين، وتأمين "أماكن حماية" مؤقتة في الدول المضيفة. ورغم أنه من الممكن للشركات العراقية لعب دور كبير في عملية إعادة بناء العراق، إلا أنه من الضروري للتحقيق عملية إعادة بناء ناجحة للعراق أن يصاحب ذلك سياسة تشجع العراقيين ذوي المهارات اللازمة على مغادرة العراق حيث إما ترك العديد منهم البلد أو أنهم على وشك مغادرته. وقد اتفقت كل من دائرة الهجرة السويدية وهيئة خبراء التعاون في مجالات الهجرة والتنمية (AGEF) بشأن العودة إلى العراق الهدف الرئيسي منها تسهيل إعادة اندماج ودعم العائدين إلى المحافظات الثلاث الشمالية في العراق. ويتكون البرنامج من علميات تقييم وتحديد الوظائف المناسبة والرواتب وإجراءات التدريب إضافة إلى دورات التأهيل.

ليس من الممكن تحقيق حل دائم لوضع اللاجئين العراقيين إلا من خلال تحقيق الاستقرار الدائم في العراق والدعم الطويل

ومن خلال منظمة فنديل السويدية والتي تركز بشكل اساسي على مشاريع المياه والصرف الصحي وحاجات الرعاية الصحية الأساسية للنازحين في المحافظات الكردية. كما تدعم السويد عمل الفريق الاستشاري للألغام لإزالة الألغام وزيادة الوعي بمشكلة الألغام. ولقد قمنا بتوفير مساعدات كبيرة في مجال إعادة البناء والحكم ديمقراطي وتنظيم الانتخابات والبنى التحتية، كما نحرص على تطوير وزيادة القدرات والتطوير التنظيمي للمجتمع المدني في العراق. ولهذا الغرض ستبدأ مؤسسة يارل هيالمارسون بتطوير مشروع في شمال العراق يدعو لمشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في النشاط السياسي.

وتستقبل السويد لوحدها عدداً من اللاجئين العراقيين يساوي عدد اللاجئين العراقيين الذين تستقبلهم بقية الدول الأوروبية معاً، وقد ساهمت السويد وغيرها من الدول أعضاء أخرى، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، بشكل كبير في دعم نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية ومساعدة اللاجئين العراقيين، لكن من الضرورة مساهمة الآخرين

يعيش العديد من النازحين العراقيين في ظروف صعبة وشاقة.

